

Distr.: General
18 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 134 من جدول الأعمال
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب
والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لبيلا روس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات من مكتب المدعي العام في بيلاروس عن الإبادة الجماعية التي
تعرض لها البيلاروسيون في الحرب الوطنية العظمى وفي فترة ما بعد الحرب (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند
134 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فالنتين ريباكوف



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 15 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات من مكتب المدعي العام في جمهورية بيلاروس عن الإبادة الجماعية التي تعرض لها
البيلاروسيون في الحرب الوطنية العظمى وفي فترة ما بعد الحرب

في نيسان/أبريل 2021 ، بدأ مكتب المدعي العام لجمهورية بيلاروس التحقيق في قضية جنائية
لا يزال يحقق فيها حالياً بشأن الوقائع المرتبطة بأعمال الإبادة الجماعية ضد المدنيين التي ارتكبتها ألمانيا
النازية وحلفاؤها في الحرب الوطنية العظمى وفي فترة ما بعد الحرب (1941-1951) في أراضي جمهورية
بيلاروس الاشتراكية السوفياتية، التي أصبح الخلف القانوني لها هو جمهورية بيلاروس.

فحتى قبل الهجوم على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كان أحد الأهداف الرئيسية للقيادة
الألمانية التي أعلن عنها هو الاستيلاء على "المساحة الحيوية" اللازمة لازدهار الرايخ الثالث، واستعمارها
وتحرير الإقليم من السكان الأصليين "الفائضين". وكان الأمر الصادر بشأن المناطق الخاصة الوارد في
التوجيه رقم 21 (خطة بربروسا) المؤرخ 13 آذار/مارس 1941، والمرسوم الذي وقعه في 13 أيار/مايو 1941
فيلهم كيتل رئيس أركان القيادة العليا للقوات المسلحة بشأن ممارسة الولاية العسكرية في المنطقة المشمولة
بعملية بربروسا والتدابير الخاصة التي تتخذها القوات، والخطة الرئيسية للعمليات في الشرق، وعدد من الوثائق
الأخرى، قد جعلت الفظائع ضد السكان المدنيين جزءاً من السياسة العامة وجعلت المحتلين في منأى من
المسؤولية عن الجرائم المرتكبة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين في جمهورية بيلاروس
الاشتراكية السوفياتية.

ويسر ارتكاب هذه الجرائم التلقين الأيديولوجي الموجّه لجنود جيش الرايخ (الفيرماخت). وورد في
"مذكرات جندي ألماني" ، التي نشرت لحساب قوات الفيرماخت النص التالي: "ليس لك قلب ولا أعصاب،
ولا حاجة لك إليها في الحرب. انتزع مشاعر الشفقة والتعاطف من نفسك - اقتل أي روسي وأي سوفيتي.
ولا تتوقف إذا وجدت أمامك رجلاً أو امرأة مسنّين، أو فتاة أو فتى. اقتلهم. سينقذك ذلك من الدمار، ويضمن
مستقبل أسرتك ويحقق لك المجد الأبدي...".

ونتيجة لذلك، استُخدمت في أعمال الإبادة الجماعية التي استهدفت سكان جمهورية بيلاروس
الاشتراكية السوفياتية التقنيات الصناعية بوسائل مثل إطلاق النار واستخدام المشانق وغرف الغاز والحرق
والمجاعة ونشر الأوبئة (مثل التسبب في الإصابة بالتيفوس والأمراض المعدية الأخرى).

وتعرضت بيلاروس لجميع أشكال الإبادة الجماعية المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة
الجماعية والمعاقبة عليها (9 كانون الأول/ديسمبر 1948).

وبهدف إبادة سكان جمهورية بيلاروس الاشتراكية السوفياتية، نفّذ الغزاة الفاشيون الألمان وشركاؤهم
عمليات عقابية جماعية (مثل عمليات "سحر الشتاء" و "عيد الربيع" و "هابنريش" وعمليات أخرى كثيرة)،
شملت في كثير من الأحيان تدمير مناطق مأهولة بمن فيها من سكان.

ويمثل المصير المأساوي الذي نزل بقرية خاتين واحدا من أشهر الأمثلة على حرق قرية بسكانها، وتوجد آلاف من القرى المماثلة في بيلاروس.

وخلال فترة الاحتلال، فرضت ظروف معيشية صُمِّمت للقضاء ماديا على السكان المدنيين بشكل كامل. فجميع المواد الغذائية أُخذت من السكان، والمباني الصالحة للعيش دُمِّرت، وأدى ذلك إلى وفيات جماعية بسبب الجوع والبرد.

وتعرض العديد من سكان البلد للتعذيب، وعانوا بسببه من إصابات بدنية وعقلية خطيرة. وأُخضعوا أيضا لتجارب طبية تهدف، من جملة أمور، إلى منع الإنجاب.

وانتزع الأطفال من أحضان أهلهم ووُضعوا في أماكن الاحتجاز. وأُجبروا على أداء أعمال بدنية شاقة حتى خارت قواهم، وعُذِّبوا واستُخدموا كمتبرعين بالدم قبل إعدامهم.

ولقد أثبت فريق التحقيق التابع لمكتب المدعي العام، في سياق تحقيقه في القضية الجنائية المتصلة بأعمال الإبادة الجماعية، حقائق عديدة لم تكن معروفة من قبل بشأن إبادة السكان المدنيين في بيلاروس بأعداد هائلة على أيدي المجرمين النازيين.

ويتواصل العمل المضني لتسجيل المعلومات من شهود العيان على تلك الأحداث ومن أقاربهم. وخلال التحقيق الأولي، استُجوب أكثر من 14 000 شخص، من بينهم أكثر من 7 500 شخص كانوا سجناء في معسكرات الاعتقال. ونُقِّذ أكثر من 400 عملية تفتيش لمواقع لم تكن معروفة سابقا ارتُكبت فيها مذابح مدنية، واكتُشفت خلالها بقايا آلاف الهياكل العظمية.

وتُشير الأدلة التي جُمِعت إلى أن حجم مأساة الشعب البيلاروسي كان أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقا. وثبت أن ما يلي قد وقع في أراضي بيلاروس خلال سنوات الاحتلال النازي:

- قُتل ما لا يقل عن 3 ملايين من المدنيين وأسرى الحرب؛
- وأُخذ أكثر من 380 000 شخص للعمل كعبيد في ألمانيا، وتوفي الكثير منهم بسبب ظروف الاستغلال التي لا تُطاق؛
- ودُمِّرت 200 مدينة وأكثر، منها مدن كبيرة مثل مينسك وغوميل وفيتبسك وبولوتسك وأورشلا وبوريسوف وسلوتسك؛
- وأُحرق أكثر من 9 500 قرية وعزبة.
- وكان عدد معسكرات الاعتقال وأماكن الاحتجاز الأخرى النشطة حينئذ أكثر من 260. ففي تروستينيتس، التي أنشئ فيها أكبر معسكرات الموت على كامل الأراضي السوفياتية المحتلة، قُتل ما لا يقل عن 546 000 شخصا؛ وقُتل عشرات الآلاف من الأشخاص في معسكر الموت في أوزاريتشي. وقُتل 22 000 شخص في معسكر الاعتقال في كولديشيفو.

والضرر الذي أصاب الاقتصاد الوطني والهياكل الأساسية والتراث الثقافي بسبب السياسة المتعمدة الرامية إلى تدمير الشعب البيلاروسي يتجاوز أيضا النتيجة التي كانت قد خلصت إليها لجان الطوارئ التي شُكِّلت بعد الحرب.

فلقد صودرت المواد الغذائية والمواد الخام والمنتجات والمعدات الصناعية، فضلا عن معروضات المتاحف والأعمال الفنية والمعالم الثقافية، دون أي تمييز، وشُحنت إلى ألمانيا أثناء الاحتلال.

وشاركت في أعمال الإبادة الجماعية ميليشيات متعاونة تتألف من قوميين من لاتفيا وليتوانيا وأوكرانيا، فضلا عن أعضاء في الجيش البولندي أرميا كراجوا (الجيش الوطني).

وحصل مكتب المدعي العام حتى الآن على معلومات عن أماكن وجود ما لا يقل عن 400 شخص يحتمل أنهم قد شاركوا في قتل مدنيين في بيلاروس خلال الحرب الوطنية العظمى.

وبعض البلدان بدأت تنسى جرائم الحرب التي ارتكبتها ألمانيا النازية والمتعاونون معها. وفي هذه الدول، تلقى النازية الجديدة تأييدا، وتنظم مسيرات يشارك فيها أعضاء سابقون في قوات الأمن الخاصة النازية، وتُقيّد حقوق فئات معينة من السكان لأسباب عرقية. وتُبدّل محاولات لتبرئة بعض المتعاونين مع النازيين، عن طريق الإشارة إليهم على أنهم "مناضلون من أجل الحرية". وتُفكّك النصب التذكارية التي تُحيي ذكرى الجنود المحرّرين، وتُدنّس قبور الجنود السوفييت، وتُعطّل مراسم وضع أكاليل الزهور، والمنظمات شبه العسكرية تستخدم علنا الرموز النازية. هذه كلها محاولات لإعادة كتابة التاريخ ومحو الأعمال البطولية التي حققها الشعب السوفيتي.

وجمهورية بيلاروس الاشتراكية السوفياتية هي واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية التي عانت من الغزاة النازيين. ومشاركة جمهورية بيلاروس الاشتراكية السوفياتية في تأسيس الأمم المتحدة دليل على اعتراف المجتمع الدولي بالمساهمة التي قدمها الشعب البيلاروسي في الانتصار على الفاشية.

وتواصل جمهورية بيلاروس سياستها القائمة على عدم التسامح إزاء جميع مظاهر النازية والفاشية، فضلا عن محاولات إعادة تأهيلهما، ومقاضاة المسؤولين عنها.

وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، أقر مجلس النواب في جمهورية بيلاروس قانون الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب البيلاروسي من أجل تكريم ذكرى الملايين من ضحايا الإبادة الجماعية، وحماية القيم الأساسية للشعب البيلاروسي، وعرقلة محاولات تزوير أحداث الحرب العالمية الثانية ونتائجها بشكل فعال، وإجراء تقييم عادل للفظائع التي ارتكبتها المجرمون النازيون وشركاؤهم والميليشيات القومية في الحرب الوطنية العظمى وفي فترة ما بعد الحرب. وينص القانون المذكور أعلاه على تجريم إنكار الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب البيلاروسي.